

Distr.  
LIMITED

A/CONF.191/L.13  
20 May 2001

ARABIC  
Original: ENGLISH

## الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

جلسة مواضيعية تفاعلية

### الطاقة

ملخص أعدته أمانة المؤتمر

١- تولى عقد جلسة المائة المستديرة المواضيعية بشأن الطاقة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فكانت مسؤولة عن الموضوعين الأولين للجلسة وكان الأونكتاد مسؤولاً عن الموضوع الثالث. وأتاحت الجلسة فرصة لبحث دور الطاقة في التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا.

٢- واقترحت في جلسة المائة المستديرة قائمة بمشاريع قابلة للتنفيذ اتفق عليها في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالطاقة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠١ في فيينا. واعتبرت هذه المشاريع سبيلاً فعالاً لمعالجة مشاكل الطاقة في تنمية أقل البلدان نموا.

٣- ودارت المناقشات حول المواضيع الثلاثة التالية:

- (١) الوصول إلى الطاقة، وخاصة في المناطق الريفية؛
- (٢) تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛
- (٣) كفاءة تسعير وشراء النفط والغاز في أقل البلدان نموا.

٤- ولاحظت الجلسة ببالغ القلق أن بليونيين إنسان في العالم محرومون من الكهرباء أو من مصادر الطاقة الحديثة الأخرى. وفي هذا الصدد، اتفقت الجلسة على تحديد "هدف للطاقة" هو خفض نسبة السكان المحرومين من الطاقة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولاحظت الجلسة أيضا أن إحراز هدف الطاقة هذا هو شرط مسبق لإحراز هدف آخر أوسع نطاقا وافق عليه المجتمع الدولي هو هدف الحد من الفقر بخفض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٥- والوصول إلى مصادر للطاقة موثوق بها ونظيفة هو شرط مسبق لاعتماد التنمية المستدامة ودعمها في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا. ويجب أن يفي تحسين الوصول إلى الطاقة، منذ البداية، بمعايير الاستدامة كيلا يزيد في تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في أقل البلدان نموا. ولاحظت الجلسة كذلك أنه لا بد من بذل جهود لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بغية تحقيق الاستدامة والتصدي لتغير المناخ. وهذا ينطبق على مجال الطاقة التقليدية والمتجددة وعلى الوقود الأحفوري.

٦- وخلصت الجلسة إلى ضرورة قيام أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ببذل مزيد من الجهود المتسقة لمعالجة حالة الطاقة الراهنة غير المواتية في بعض أنحاء العالم.

٧- وركزت مناقشات الموضوع الأول على جانبين من جوانب الوصول إلى الطاقة هما الإمداد الثابت بالهيدروكربونات والوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية. ويعد الوصول إلى الطاقة حيويا لعدة أسباب: فالإمداد الثابت بالهيدروكربونات أمر أساسي للتنمية، ولا سيما تنمية البلدان غير الساحلية. وقد عانت أقل البلدان نموا معاناة شديدة في الفترة الأخيرة نتيجة تقلب أسعار النفط. وأدى ارتفاع أسعار النفط في بعض الحالات إلى نحو أثر قرارات خفض/إلغاء الديون التي اتخذها الشركاء من البلدان المتقدمة. أما إيصال الطاقة والكهرباء إلى المناطق الريفية فهو ضروري لتنميتها الاقتصادية ولاعتمادات اجتماعية وبيئية. وكهربية الأرياف شرط مسبق لتوفير فرص العمل وسلامة تشغيل المدارس والمستشفيات. وبدون الإمداد بالكهرباء تستخدم الأخشاب وغيرها من أشكال الكتلة الحيوية استخداما غير مستدام.

٨- وكثيرا ما تملك أقل البلدان نموا مصادر كامنة هامة من الطاقة يمكن استخراجها لدعم التنمية المستدامة. ومصادر الطاقة هذه هي في أحيان كثيرة مصادر متجددة، مثل الطاقة الكهرومائية، والكتلة الحيوية التي يمكن استغلالها استغلالا مستداما، والطاقة الكهربائية الضوئية، وما إلى ذلك.

٩- وأشير إلى عوائق كثيرة تحول دون كهربية الأرياف، منها نقص الموارد المالية للاستثمار، والعوائق العمرانية، ونقص المهارات اللازمة لتخطيط البنى التحتية الكهربائية في الأرياف وبنائها وصيانتها.

١٠- وحددت للتغلب على هذه المعوقات حلول أو علاجات تشمل إضفاء الطابع اللامركزي على الإمداد بالكهرباء وتوزيعها وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وأوليت عناية خاصة لتشجيع اللامركزية في توليد الطاقة، ولا سيما عن طريق نصب منصفات متعددة الأغراض وإقامة برامج للتعاون بين أقل البلدان نمواً والمناخين لتجميع معدات الطاقة المتجددة وتصنيعها محلياً. ويستطيع صغار المتعهدين أداء دور بالغ الأهمية في هذا المجال. وجرى التأكيد على تطوير البنى التحتية للإمداد بالهيدروكربونات، ولا سيما في البلدان غير الساحلية. ويمكن أن تشمل هذه البنى التحتية ممرات ومرافق لتخزين الهيدروكربونات. كما جرى التشديد على زيادة التعاون الإقليمي في مجال الإمداد بالطاقة وتوزيعها، والربط بين الشبكات، وإصلاح وتعزيز الإطار التنظيمي للطاقة، وزيادة الموارد المالية المتاحة لتحسين الوصول إلى الطاقة. وأبرز أيضاً التوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة وتعزيز البحث والتطوير. ودعت الجلسة إلى إدراج سياسة تنمية الطاقة في صلب الاستراتيجية الإنمائية العامة لأقل البلدان نمواً.

١١- وطلب إلى المجتمع الدولي بذل مزيد من الجهود لتحسين وصول أقل البلدان نمواً إلى الطاقة.

١٢- وأشارت الحكومة النرويجية إلى أنها التزمت مؤخراً بزيادة دعمها لبرامج وسياسات الوصول إلى الطاقة في أقل البلدان نمواً. وهي تنظر في زيادة تمويل برامج الوصول إلى الطاقة زيادة كبيرة. وستنفذ هذه البرامج مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا الاجتماعية والبيئية المتصلة بالإمداد بالطاقة.

١٣- وستتولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تنفيذ المشاريع الممكنة في هذا المجال بالتعاون مع غيرها من الوكالات ذات الصلة.

١٤- وتطرق المشاركون إلى الموضوع الثاني فرأوا أن استهلاك الطاقة لأغراض التنمية المستدامة يجب أن يركز على عنصرين متلازمين هما الوصول إلى الطاقة وكفاءة استهلاكها. فزيادة الإمداد بالطاقة من دون الانتباه إلى مسائل الاستهلاك قد يحول دون مساهمة الطاقة على خير وجه في النمو والحد من الفقر. وعرف الاستخدام الرشيد للطاقة بأنه خفض الطاقة المستهلكة لغرض معين أو خدمة معينة. وهو يشمل الأبعاد التالية: تلافي الاستهلاك غير الضروري، وخفض جوانب محددة من الطلب، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وضمان أدائها الفعال.

١٥- وناقشت الجلسة الصعوبات الكثيرة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في تحسين كفاءة استخدامها للطاقة، ولا سيما الحواجز القائمة سواء أكانت سوقية أو مؤسسية أو مالية. وتشمل الحواجز السوقية ضعف البيئة التمكينية لاستثمارات القطاع الخاص في كفاءة استخدام الطاقة، مثل عدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية، وعدم وجود حوافز ضريبية أو مالية، أو تدني درجة الوعي والاهتمام بين المستهلكين. وتشمل الحواجز المؤسسية عدم وجود سياسات وطنية واضحة على مستوى المستخدم النهائي. أما مشكلة الحصول على التمويل فهي مشكلة شائعة في أقل البلدان نمواً تحد من فرص تحري سبل جديدة ومبتكرة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

١٦- وبالإضافة إلى هذه الحواجز العامة، طرح كثير من المشاركين أثناء تبادلهم الآراء مشاكل قطرية محددة. ففي حالة زامبيا، نفذ برنامج جديد لحفظ الطاقة وكفاءة استخدامها. وصمم هذا البرنامج للحد من الفقر عن طريق زيادة خيارات الإمداد، ودراسة دور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتصلة باستخدام الطاقة وبناء قدرات المستهلكين الطاقة على صعيد الأسرة والشركة.

١٧- وقدمت مقترحات أخرى للاقتصاد في استهلاك الطاقة تشمل الإبدال بمصادر الطاقة المتجددة مثل الكتلة الحيوية والطاقة الريحية والشمسية، وهي مصادر يمكن إدراجها في أي برنامج لكفاءة استخدام الطاقة. إلا أن تنفيذ برامج الإبدال في أقل البلدان نمواً صعب جداً لأسباب أهمها نقص أموال الاستثمار.

١٨- وستقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بتنفيذ مشروعين في هذا المجال، كما ستقوم بتنفيذ ثلاثة مشاريع أخرى بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة.

١٩- واستهل الموضوع الثالث بعرض حالة الطاقة في أقل البلدان الأفريقية نمواً. ويتسم مستوى استهلاك الطاقة التجارية في هذه البلدان بتدنيه الشديد، على الرغم من أن عدداً منها ينتج (ويصدر) النفط والغاز والطاقة الكهرومائية. وكثير من الغاز الذي تنتجه المنطقة يحرق ويهدر. ولا بد من التنقيب عن هذا المصدر من الطاقة المهدورة لاستغلاله في استخدامات محلية وتجارية. وتتسم الطاقة المتجددة بالأهمية إلا أن للهيدروكربونات التقليدية دوراً رئيسياً تؤديه إذا أريد لأقل البلدان الأفريقية نمواً أن تنمو وتحد من الفقر. ولتعزيز هذا الدور، ينبغي أن تضع الحكومات استراتيجيات متكاملة لتنمية الطاقة تراعي أيضاً الإمكانيات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٠- ومن الأمثلة الجيدة على الإمكانيات المتاحة للتعاون الإقليمي مشروع أنابيب الغاز في غرب أفريقيا، هذا المشروع الكبير الذي تشترك فيه أربعة بلدان (نيجيريا وبنن وتوغو وغانا) لاستخراج كميات غزيرة من الغاز الطبيعي تحقق في الوقت الحاضر لتوليد الطاقة. وبذلك توفر الحكومات المعنية إطاراً يمكن القطاع الخاص من الاستثمار في مشروع رئيسي للبنية التحتية للطاقة.

٢١- وجرى التركيز على أهمية الوقود على صعيد الاقتصاد الكلي (فعلى سبيل المثال، شهدت مستويات مديونية أقل البلدان نمواً زيادتين كبيرتين لارتباطها بارتفاع أسعار النفط) وعلى أهمية وضع البلدان سياساتها الخاصة ولا سيما في تسعير موارد الطاقة.

٢٢- ونوقشت أيضاً الإمكانيات المتاحة لأقل البلدان نمواً لاستخدام مكونات أسعار النفط والغاز في خفض الآثار السلبية لتقلب هذه الأسعار. وتستطيع أقل البلدان نمواً، من حيث المبدأ، أن تدير الجانب الأعظم من مخاطر

أسعار النفط لديها، شرط أن تستحدث القدرة المؤسسية اللازمة. وهي تستطيع حتى أن تربط إدارة المخاطر هذه بالتمويل، كأن تصدر سندات مرتبطة بسعر الطاقة لتمويل مشاريع الطاقة.

٢٣- أما المشاريع المعروضة للتنفيذ فتتكون من مبادرات مبتكرة لاستغلال الغاز الطبيعي وتطويره؛ ودعم المبادرات الإقليمية، بما في ذلك تخزين النفط على الصعيد الإقليمي والتجارة بالطاقة عبر الحدود (عن طريق شبكات الأنابيب وشبكات الوصل البيئي)؛ وتحسين سياسات التسعير لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة؛ وبرامج لتحسين قدرة صانعي القرار في أقل البلدان نمواً على إدارة قطاع الطاقة. وفي المناقشات التي تلت العروض، أعرب المشاركون عن اتفاقهم مع البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط على ضرورة الحفاظ على استقرار أسعار النفط؛ وجرى التشديد على نطاق التعاون الإقليمي وإمكاناته؛ واعترف بالحاجة إلى المساعدة في وضع سياسات الطاقة، وخاصة على ضوء الخيارات الكثيرة المتاحة لأقل البلدان نمواً كما اعترف بأهمية الاستثمار بوصفه عاملاً أساسياً في تحسين كفاءة قطاع الطاقة؛ وأشار بصفة عرضية إلى بروتوكول كيوتو الذي سيتيح للبلدان المتقدمة، حال التصديق عليه، حافزاً للاستثمار في تحسين قطاع الطاقة. وقد أثرت جميع هذه القضايا أيضاً خلال المناقشات التي عقدت حول الموضوعين الأول والثاني.

٢٤- وأعرب الرئيس المشارك من مالي، بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، عن شكره للحكومة النرويجية جعل الطاقة إحدى أولوياتها العليا في تطوير التعاون مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً خلال السنتين المقبلتين.

٢٥- ودعا الرئيس المشارك أيضاً إلى إنشاء آلية متابعة على المستوى الإقليمي لضمان تنفيذ المشاريع التي نوقشت في الاجتماع وأعرب عن أمله في أن يشارك فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢٦- وسيتولى الأونكتاد مسؤولية التنسيق العام لمتابعة جميع المبادرات التي نوقشت في إطار الموضوع الثالث.